توقع نمو الاقتصاد المحلي بـ 1,1٪ بحلول العام المقبل

«البنك الدولي»: الاقتصاد الكويتي سينكمش بـ 5,4٪ خلال 2020

■ توقعات بتراجع الاقتصاد العالمي 5,2٪.. «الأسوأ» منذ الحرب العالمية الثانية ■ البنك حذَّر من أن يطول الفقر المدقع نحو 100 مليون شخص بسبب «كوفيد ـ 19»

علاء مجيد ووكالات

توقع البنك الدولي أن ينكمش الاقتصاد الكويتي بمعدل يصل إلى 5,4٪ خلال العام 2020 إلى أن يعاود النمو بمعدل طفيف يصل الى 1,1٪ خلال العام 2021، وتأتي تلك التوقعات في ظل أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد التي أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي والمحلي جراء تدابير الإغلاق التي اتخذت لاحتوائها والتي هوت بالاقتصاد العالمي في غمرة انكماش حاد.

وقال تقرير المجموعة الصادر بعنوان «الآفاق الاقتصادية العالمية» إن توقعات النمو للاقتصاد الكويتي قد تحسنت بنسبة كبيرة عن توقعاته في شهر يناير الماضي والتي توقع فيها أن ينكمش الاقتصاد الكويتي بنسبة 7,6٪ خلال العام 2020 على أن يتواصل الانكماش خلال العام المقبل 2021 بنسبة تصل إلى 0,9٪، إلا ان البنك الدولي غيّر نظرته لتحسن الاقتصاد الكويتي بحلول العام المقبل.

وذكر التقرير أن نسبة الانكماش المتوقعة للعام الحالي للاقتصاد الكويتي تعتبر متناسبة مع التأثيرات السلبية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد، وذلك بالمقارنة عن ما تم تسجيله من انكماش في العام 2017 الذي شهد تراجعات حادة في أسعار النفط، حيث سجل انكماشا بنسبة 4,7٪ ليعاود النمو بعدها خلال العام 2018 بنسبة 1,2٪.

وبحسب توقعات مجموعة البنك الدولي لمعدلات الانكماش المتوقعة لدول مجلس التعاون الخليجي يعد الاقتصاد الكويتي أكثر الاقتصادات المتوقع لها أن تشهد انكماشا على المستوى الخليجي ويأتي بعدها كلا من الاقتصاد البحريني والاماراتي بمعدل انكماش متوقع يصل الى 4,5٪ تليها عمان بنسبة انكماش

توقعات البنك الدولي للنمو في دول الخليج خلال عامي 2020 و2021		
الدولة	النمو المتوقع في 2020	النمو المتوقع في 2021
الكويت	-5.4	1.1
السعودية	-3.8	2.5
الإمارات	-4.5	1.4
قطر	-3.5	3.6
البحرين	-4.5	2.3
عمان	-4	2

4٪ ثم السعودية بنسبة 3,8٪، وأخيرا الاقتصاد القطري كأقل معدل انكماش متوقع تصل نسبته الى 3,5٪ فقط.

أما عالميا، فقد توقع البنك الدولي انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 5,2٪ في العام 2020، مؤكدا أن تأثير جائحة كوفيد ـ 19 كان «سريعا وضخما» على الرغم من المساعدات المالية غير المسبوقة.

واعتبر البنك الدولي في تقريره أن الانكماش سيكون «الأسوأ» منذ الحرب العالمية الثانية، متوقعا أن يطاول الفقر المدقع نحو 100 مليون شخص بسبب «كوفيد ـ 19».

واعتبرت المؤسسة المالية الدولية أن العدد الكبير للدول التي تتكبد خسائر اقتصادية يشير إلى أن التدهور الاقتصادي سيكون أسوأ من أي ركود شهدناه في السنوات الـ 150 الماضية، متوقعا أن ينكمش النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 7٪ في عام 2020 من جراء الاضطرابات الشديدة التي أصابت جانبي الطلب والعرض المحليين.

وقال التقرير إن التنبؤات تشير إلى أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ستشهد انكماشا نسبته 2,5٪ هذا العام، وهو أول انكماش لها كمجموعة منذ 60 عاما على الأقل. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 3,6٪، متسببا في سقوط ملايين من الناس في براثن الفقر المدقع هذا العام.

ووفقا للتقرير، فإن أشد البلدان تضررا من الصدمة هي البلدان التي كانت فيها الجائحة أشد تأثيرا، والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة العالمية أو السياحة أو صادرات السلع الأولية، والتمويل الخارجي. وبالرغم من اختلاف حجم اضطراب النشاط الاقتصادي من منطقة إلى أخرى، تعاني كل اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من مواطن ضعف تفاقمت بسبب صدمات خارجية. علاوة على ذلك، من المرجح أن يخلف الاضطرابات في خدمات التعليم، وتعذر الحصول على الرعاية الصحية الأولية آثارا دائمة على تنمية رأس المال البشري.

وقالت مساعدة رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون النمو المتوازن سيلا بازارباسيوغلو إن «التوقعات واقعية للغاية، إذ من المرجح أن تسبب الكارثة ندوبا (تداعيات سلبية) طويلة الأمد وأن تطرح تحديات دولية كبرى».

وبحسب السيناريو الأسوأ، يمكن أن تصل نسبة انكماش الاقتصاد العالمي إلى 8٪.

وتوقع أن ينكمش اقتصاد مجموعة الدول المستوردة للبترول بنحو 0,8٪ في 2020، مع تراجع نشاط السياحة وقطاعات التصدير والاستثمار في ظل انحسار مستويات الثقة العالمية والمحلية، بينما تتقلص معدلات الاستهلاك من جراء تدابير احتواء الجائحة.

كما توقع التقرير أن ينكمش اقتصاد مجموعة الدول المنتجة للبترول 5٪ خلال العام الحالي، حيث تؤدي أسعار النفط المتدنية إلى تراجع النشاط، وفي العديد من الدول المنتجة للخام سيتقلص النمو بشدة بسبب تخفيضات الإنتاج التي تنفذها منظمة «أوبيك» وحلفاؤها المستقلون، حيث إن في دول مجلس التعاون الخليجي سيتقلص النمو بنحو 4,1٪ وقد تؤثر أسعار النفط المتقلبة وحالة عدم اليقين الناشئة عن الجائحة على القطاعات غير النفطية.

وأضاف التقرير أن الجائحة وجهود احتوائها، أضعفت النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأجل القصير، بينما أدى ارتفاع مستوى إحجام المستثمرين عن تحمل المخاطر إلى اشتداد تقلب الأسواق المالية.

من جهة ثانية، أكد البنك الدولي أن الاقتصاد المصري سيكون الأعلى نموا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال 2020، فيما ستشهد باقي دول المنطقة انكماشا حادا بسبب التداعيات الصحية والاقتصادية لجائحة فيروس «كورونا» المستجد التي ضربت العالم، وأرجع البنك هذا النمو إلى برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تنفذه مصر، حيث يسهم في تحقيق المزيد من التقدم وتعزيز آفاق النمو في الأجل المتوسط.

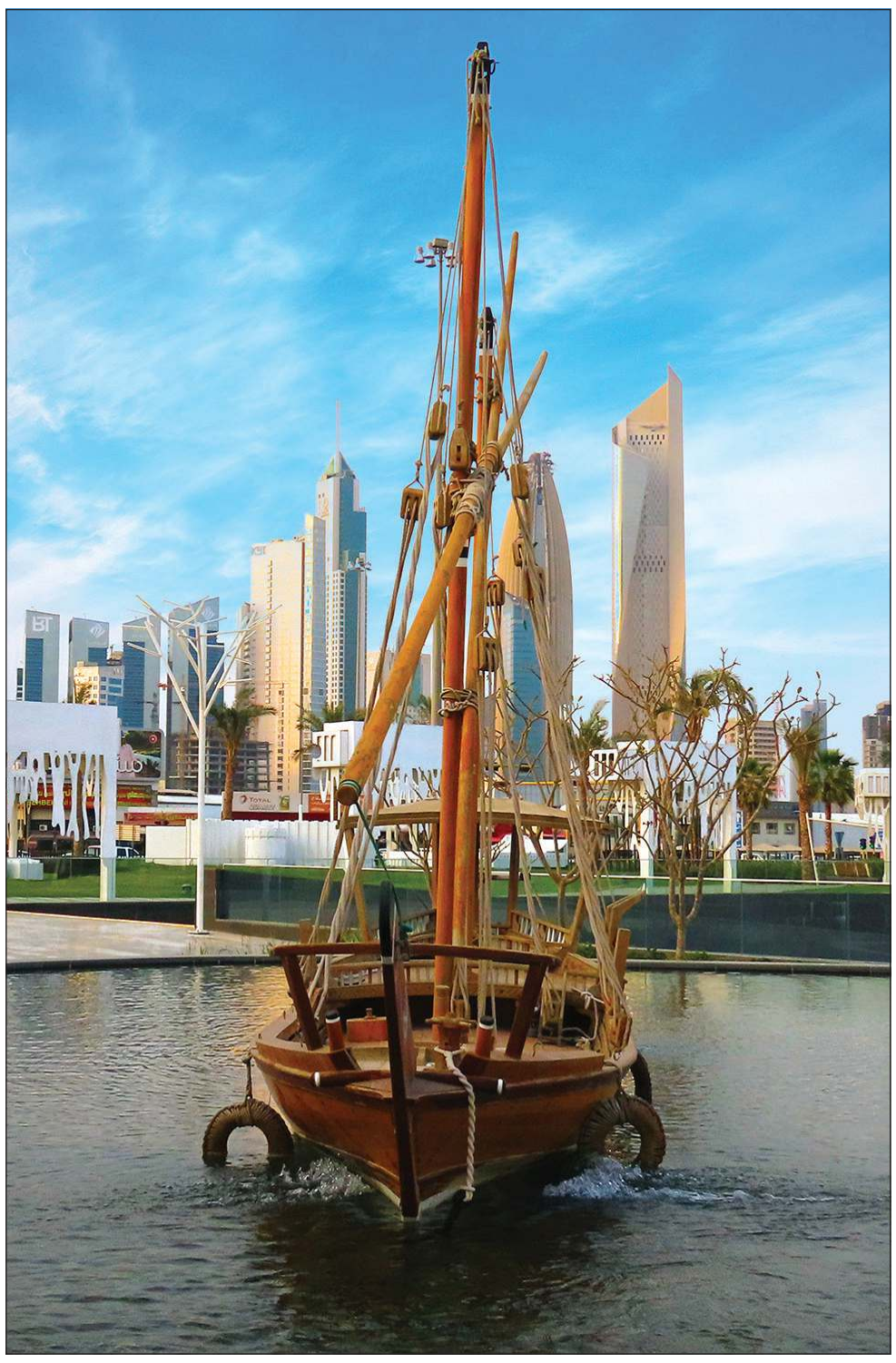

منذ بداية 2020.. مقابل سحب استثمارات بـ 1,9 مليار دولار خلال مارس

رغم «كورونا».. الأجانب ضخوا ملياري دولار في بورصات الخليج

■ 113 مليون دولار سحبها الأجانب من «بورصة الكويت» في مايو.. ليخرجوا 15٪ من تدفقاتهم خلال 2019

علاء مجيد

شهدت البورصات الخليجية تدفقا للاستثمارات الاجنبية بقيمة 368 مليون دولار صافي استثمار شرائي منذ بداية العام الحالي، كنتيجة لتحقيقها صافي استثمار شرائي لمدة 4 أشهر خلال أشهر يناير وفبراير وأبريل ومايو بقيمة 2,27 مليار دولار، فيما حققت صافي استثمار بيعي خلال شهر مارس بقيمة 1,9 مليار دولار، والذي شهد بداية جائحة فيروس كورونا المستجد.

وقد حققت الاستثمارات الاجنبية بالبورصات الخليجية خلال مايو صافي شراء بمقدار 468 مليون دولار بتراجع سنوي بمقدار 90٪، وحقق شهر يناير اكبر تدفق اجنبي منذ بداية العام بمقدار مليار دولار، والذي تراجع فيما بعد بشكل تدريجي خلال شهر فبراير ليحقق تدفقا نقديا اجنبيا بصافي شراء بلغت قيمته 620 مليون دولار.

كما بلغت قيمة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية 180 مليون دولار خلال شهر أبريل، والذي يعد أقل الأشهر من حيث قيمة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة منذ بداية العام.

وتباينت اتجاهات الاستثمار الاجنبي خلال شهر مايو فيما بين البورصات الخليجية حيث لم يتحقق صافي الاستثمار الشرائي سوى لبورصتي السعودية ودبي فيما شهدت في المقابل باقي البورصات المتمثلة في الكويت وابوظبي وقطر صافي استثمار بيعي. وقد بلغ صافي المشتريات بسوق الاسهم السعودية (تداول) من قبل الاجانب

760 مليون دولار وهو ما يمثل تراجعا سنويا 84٪ مقارنة بشهر مايو من العام الماضي والذي شهد تسجيل تدفقات ضخمة. كما أضاف سوق دبي للاوراق المالية لصافي الشراء من قبل الاجانب ما قيمته 81 مليون دولار فقط خلال تداولات شهر مايو وبارتفاع سنوي بنسبة 250٪ مقارنة بنفس الفترة عن العام الماضي.

في المقابل، فقد استمر خروج الاستثمارات الاجنبية من البورصة الكويتية خلال شهر مايو بقيمة 113 مليون دولار وسط استمرار التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا الوبائي وتذبذب اسعار النفط ليخرجوا منذ بداية العام بنحو 15٪ من الاستثمارات التي واصلوا ضخها خلال العام الماضي.

كما شهدت سوق ابوظبي للاوراق المالية خروج الاستثمارات الاجنبية خلال شهر مايو بقيمة 134 مليون دولار واخيرا حققت البورصة القطرية تراجعا في التدفقات الاجنبية خلال شهر مايو الماضي حيث حققت صافي بيع بمقدار 126 مليون دولار.

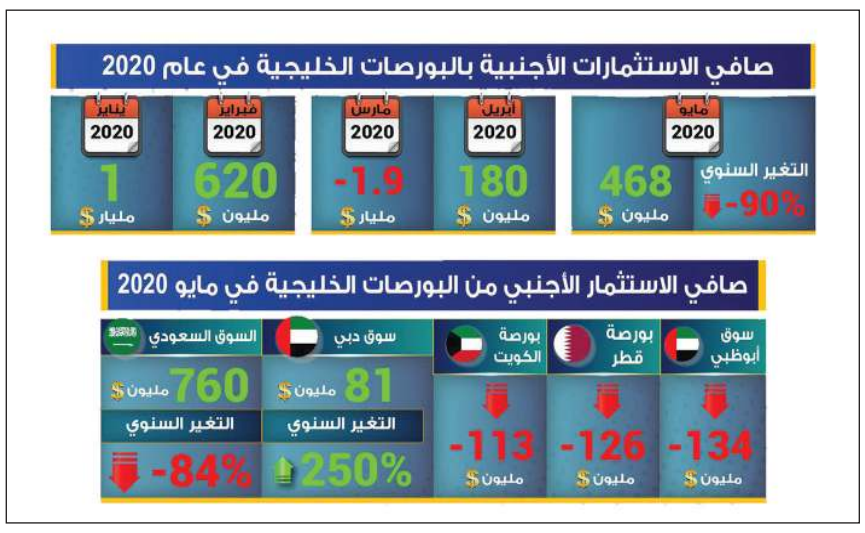

بفضل سجل الأداء القوي وامتلاكهم عملاء أثرياء

«موديز»: مرونة عالية لمديري الأصول بالخليج في التعامل مع «كورونا»

محمود عيسى

ذكرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني ان مديري الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي سيحافظون على بعض المرونة في مواجهة آثار أزمة فيروس كورونا وما صاحبها من انخفاض في أسعار النفط، وذلك بفضل سجلهم الحافل بالأداء القوي وامتلاكهم قاعدة من العملاء الأثرياء.

وقالت نائب الرئيس وكبيرة مسؤولي الائتمان في الوكالة فانيسا روبرت إن تدفقات الأموال ظلت إيجابية بالنسبة لمديري الأصول ذوي المراكز الراسخة، على الرغم من انخفاض الأصول المدارة، فيما يستفيد مديرو الأصول في المنطقة من مجموعة من العملاء الأثرياء.

يذكر أن الأصول المدارة قد انخفضت منذ بداية انتشار وباء كورونا في منتصف فبراير الماضي، ما يعكس انخفاض تقييمات السوق، غير أن تدفقات الأموال بقيت إيجابية لدى مديري الاصول الكبار مقارنة بصافي التدفقات الى الخارج لدى بعض نظرائهم الغربيين.

وأضافت روبرت أن الفضل في تدفقات الأموال الى القطاع في مجلس التعاون الخليجي يعود للأداء القوي والاستثنائي العام الماضي، «غير أننا نتوقع أن تبقى شهية المخاطرة متدنية إضافة إلى حدوث بعض التنويع خارج المنطقة». ويستفيد مديرو الأصول في مجلس التعاون الخليجي أيضا من تفويضات مفصلة حسب الطلب لدى مجموعة من العملاء الأثرياء بمن فيهم الأفراد أصحاب الثروات الصافية الضخمة والشركات العائلية وصناديق الثروة السيادية ومؤسسات حكومية أخرى، تتميز عادة بدرجة تحمل عالية للمخاطر وبآفاق استثمارية طويلة المدى. وستكون أسعار النفط المنخفضة مع ذلك بمنزلة العقبة التي سيواجهها مديرو الأصول، لأن عملاءهم يعتمدون على النفط في أغلبية عائداتهم. كما أن أسعار النفط الضعيفة تزيد من حدة الضغوط على ميزانيات الحكومات الخليجية، وقد تضطر بعضها لتبني إجراءات مالية متشددة من شأنها إضعاف قدرة الادخار لدى الأفراد والمؤسسات.

نتيجة الالتزام بالمنازل وعدم السفر في ظل جائحة «كورونا»

«جنرال إلكتريك»: ذروة الطلب على الكهرباء بالشرق الأوسط سترتفع خلال الصيف

محمود عيسى

توقع خبير في شؤون الطاقة ان يؤدي عدم وجود خطط للسفر في منطقة الشرق الأوسط خلال هذا الصيف الى زيادة الطلب على الكهرباء مقارنة بالسنوات السابقة، حيث يتجنب المواطنون والمقيمون السفر بسبب جائحة كورونا. ونقلت مجلة ميد عن الرئيس والمدير التنفيذي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا في شركة جنرال الكتريك لحلول الطاقة المتجددة محمد محيسن قوله: «يمكن أن يكون الطلب المتزايد على الكهرباء هذا الصيف أعلى من المعتاد هذا العام لأن معظم الناس يلزمون منازلهم مع الحد الأدنى من الخطط للسفر إلى الخارج».

تجدر الإشارة الى أن درجات الحرارة المرتفعة في الصيف أدت إلى فترات انقطاع طويلة في دول مثل العراق، التي تعاني من عجز مزمن في إمدادات الطاقة.

وحتى الدول الغنية بالنفط مثل الكويت، فإن طاقة التوليد الاحتياطية من الطاقة الكهربائية لديها تقل عن عتبة 15٪ الموصى بها.

وأضاف ان من المفهوم أن المهندسين الميدانيين للشركة حققوا تقدما في مضمار بناء وتوسيع محطات الكهرباء الفرعية عبر منطقة مينات خلال الأسابيع العديدة الماضية انسجاما مع خطط بعض الدول لإعادة فتح القطاعات الرئيسية للاقتصاد بمجرد وصول الصيف. وأضاف محيسن «ان استقرار الشبكات يعتبر أمرا بالغ الأهمية لتوفير المرونة للعمليات الخاصة بالبنية التحتية»، مشيرا إلى ضرورة الحفاظ على تدفق الكهرباء والمياه إلى المستشفيات والمنازل والمكاتب والمرافق العامة الأخرى.

وقالت شركة جنرال إلكتريك إنها نجحت في تجديد محطتين فرعيتين 33/132 كيلوفولت في العراق ستقلل من الانقطاع والاختناقات في شرق بغداد، وستعمل المحطتان في البلديات والعماري على دعم نقل الطاقة من محطات توليد الطاقة الى قطاع المستهلكين.